إرهاب بلا حدود

تخوض بلادنا هذه الأيام حربا مفتوحة وباهظة التكاليف مع قوى متطرفة وجماعات إرهابية مسلحة تستهدف تحويل اليمن الى إمارة إسلامية على غرار (إمارة طالبان) التي أقامها في أفغانستان (طلاب الشريعة) الذين درسوا في مدارس التعليم الديني المنتشرة في مدينة بيشاور الباكستانية والمناطق الجنوبية في أفغانستان.

أحمد الحبيشي

وكانت بلادنا قد شهدت خلال السنوات الأخيرة عددا من الأعمال الإرهابية التي بدأت بمهاجمة بعض الفنادق في مدينة عدن عام 1991م ، مرورا بحادث اختطاف وقتل السياح في محافظة ابين عام 1998م ، وحادث تفجير المدمرة الأميركية (كول) في ميناء عدن اواخرعام 2000م ، و حادث تفجير ناقلة النفط الفرنسية العملاقة (ليمبرج) في ميناء الضبة بالمكلاّ بالتزامن مع اطلاق قذيفة صاروخية على طائرة تابعة لشركة (هنت) الأميركية للنفط اواخر عام 2002، وصولاً الى ارتكاب عشرات الجرائم الارهابية خلال الفترة 2003 ـ 2010م شملت خطف وقتل السياح والاعتداء على بعض السفارات الأجنبية وممثلي البعثات الدبلوماسية في اليمن ، و تخريب بعض أنابيب النفط والاعتداء على المنشآت العامة والسياحية والمقرات الأمنية ، وتفجير السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة والقنابل الموقوتة بقصد اغتيال بعض القيادات الأمنية والديبلوماسيين وزعزعة الأمن والاستقرار .

ولا ريب في ان هذه العمليات الإرهابية اثبتت حقيقة مهمة لا يجوز تجاهلها ، وهي ان خلايا (القاعدة) الناشطة في اليمن هي جزء من منظومة قتالية إرهابية متعددة الجنسيات وعابرة الحدود تخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً ، ما يؤدي الى إختراق سيادتنا الوطنية وتجاوز قوانيننا النافذة ، وتهديد أمن واستقرار مجتمعنا ، وإلحاق الضرر بعلاقات اليمن بالدول الأخرى ، وبمصالحنا الاقتصادية الحيوية وفي مقدمتها القطاعات التي تضررت بشكل مباشر من الإرهاب مثل الموانئ والملاحة البحرية والنفط والسياحة والشحن والاستيراد والتصدير.

بلغت الخسائر التي أصابت اقتصادنا الوطني من جراء الجرائم الارهابية التي استهدفت الموانئ اليمنية نحو تسعة ملايين دولار اميركي يومياً ، بالإضافة الى تلوُّث البيئة البحرية، وتدهور معيشة الآلاف من العاملين في قطاع الصيد ، وارتفاع اسعار اللحوم والأسماك والمواد الغذائية بتأثير تراجع الإنتاج السمكي وارتفاع رسوم التأمين على البواخر المتجهة الى الموانئ اليمنية بواقع 250 %، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بسمعة بلادنا ومواطنينا في الخارج .

لا يوجد منطق للذين يتباكون على السيادة بذريعة تعاون الحكومة اليمنية مع بعض الدول الشقيقة والصديقة (كالسعودية والولايات المتحدة الأميركية) لمحاصرة وملاحقة ارهابيين مطلوبين للعدالة ، سبق لهم ان رفضوا تسليم انفسهم للسلطات رغم تقديم الرئيس علي عبدالله صالح ضمانات رسمية وشخصية لوجهاء وأعيان المناطق التي ينتمون اليها في العديد من لقاءاته بهم على امتداد السنوات الماضية ، حيث تعهد الرئيس بأن يتم التحقيق معهم وفق الدستور والقوانين النافذة ، وإطلاق سراح من تثبت براءتهم وإحالة المتورطين بأعمال خارجة عن القانون الى القضاء ، والالتزام بعدم تسليمهم لأي دولة اجنبية عملاً بأحكام الدستور اليمني الذي يمنع ذلك منعاً مطلقاً .

ما من شك في ان اليمن شريك عربي ودولي في مكافحة الإرهاب، ولا تتحقق هذه الشراكة بمقتضى التضامن مع الدول والشعوب التي يستهدفها الإرهاب فقط ، بل ايضاً لأن بلادنا تعد واحدة من ضحايا الإرهاب ، وسبق لها ان اكتوت بناره ، الأمر الذي يجعل من مكافحة الإرهاب في اليمن مهمة وطنية بالدرجة الأولى .

وبقدر ما تكتسب مشاركة اليمن شرعية عربية بحكم التزام بلادنا بتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي وقّع عليها وزراء الداخلية العرب بالإجماع عام 1998 ، والاتفاقيات الأمنية الثنائية مع العديد من البلدان العربية الشقيقة ، بقدر ما تكتسب ايضاً شرعية دولية بحكم التزام اليمن بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الالتزام بمبادئ الردع الجماعي للأعمال التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، ومكافحة الإرهاب وعدم تمكينه من الحصول على ملاذ آمن وتجفيف منابعه وقطع مصادر تمويله ، بالاضافة الى ضرورة تقنين الجرائم الإرهابية بموجب القانون الدولي الذي لايعترف به تنظيم (القاعدة) الارهابي ، بدعم مكشوف من بعض رجال الدين ، بذريعة أنه قانون وضعي مخالف للشريعة الاسلامية بحسب فهمهم الدوجمائي الضيق.

من نافل القول ان مشاركة اليمن في الحرب على الإرهاب تتم بغطاء الشرعية العربية والدولية ، الى جانب شرعية المصالح الوطنية العليا ، وإذ يتجاهل الخطاب السياسي والاعلامي لبعض الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة هذه الحقيقة، فانه يقدم دليلاً اكيداً على افلاسها السياسي حين ترفض بغباء لا تحسد عليه إدانة الإرهاب ، وتندد بمشاركة بلادنا في مكافحة الإرهاب والتطرف ، كما يعد هذا التجاهل دليلاً اضافياً على جهل هذه الأحزاب في قراءة واقع الحراك السياسي الداخلي والإقليمي والدولي ، وهو جهل ناتج عن مأزق بعض القوى السياسية التي أصيبت بالشيخوخة والتحجر الفكري والتبلد الذهني وعدم القدرة على تحديث برامجها وتجديد معارفها وإعادة بناء فكرها السياسي ، والعجز عن تأهيل نفسها للانخراط الفاعل في العملية الديمقراطية .

هكذا يبدو الإرهاب خطرا متعدد الأبعاد وتبدو مكافحته ضرورة متعددة الأبعاد ايضاً.. ولما كان الإرهاب الذي يمارسه تنظيم (القاعدة) ينطلق من مرجعية فكرية ملتبسة بالدين ، فإننا امام خطر ينطلق من ثقافة معادية للديمقراطية والتعددية والتنوع والتسامح، فيما يستخدم العنف للتحريض على إثارة الحروب والصدامات بين الأديان والطوائف والمذاهب والحضارات والمجتمعات ، والاعتداء على اية مصالح او رموز مفترضة لأهل ((الكفر والشرك والبدع والموالين لهم))، وصولاً الى محاولات القضاء على ((مخالفات الأمم الجاهلية وإقامة الحاكمية وتدعيم الفضيلة ومحاربة المنكرات)) بحسب الخطاب السياسي والديني للجماعات الارهابية ومن يواليها أو يتماهى معها من رجال الدين التقليديين.

ولئن كان هذا التحدي الإرهابي يهدد السيادة الوطنية واقتصاد البلاد ومصالح المجتمع ، فإن من شأن التهاون معه وتجاهل الأبعاد الخطيرة لمرجعيته الفكرية ووسائله العملية واهدافه السياسية والآيديولوجية ، ان يدمّر السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية ، ويمهد الطريق لقلب نظام الحكم والقضاء على الديمقراطية التعددية ، وفرض حكم شمولي استبدادي متخلف على غرار العديد من نماذج الدولة الدينية التي ابتلي بها العالم العربي والاسلامي في التاريخ القديم والحديث . وعليه يخطئ من يعتقد بأنه سيكون بمأمن من خطر الإرهاب الذي سيحرق الأخضر واليابس في حال تمكنه من الحصول على ملاذ آمن في بلادنا ، الأمر الذي يتطلب اصطفافاً وطنياً عريضاً ضد الإرهاب ، تشارك فيه كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والفاعليات الفكرية والدينية والاقتصادية والثقافية بشكل منسق ومتكامل .

ينطلق مخططو وممولو ومنفذو العمليات الإرهابية من أفكار متطرفة ومنغلقة يحاول اصحابها إضفاء وتلفيق قداسة دينية زائفة عليها بهدف الحصول على نوع من الشرعية واليقين .. وتعود جذور بعض هذه الأفكار المتطرفة الى تأويلات فقهية متشددة لمفاهيم سياسية سلفية تتعلق بالحاكمية والجهاد والعلاقة بين دار الإسلام و دار الحرب ، وهي تأويلات موروثة عن عهود مظلمة سادها الانقطاع الحضاري و الانغلاق والتشدد ، وغابت عنها شمس الحضارة و هيمنت عليها القساوة و البداوة !!

ثمة جانب آخر من هذه الأفكار نشأ على تربة آيديولوجيا الجهاد الأفغاني التي جسدت مصالح سياسية لإرادات دولية وإقليمية مختلفة في ذروة الحرب الباردة بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان اواخر السبعييات . وكانت هذه الآيديولوجيا الجهادية قد ولدت منذ البدء مشوّهةً إذْ كانت مصالح القوى المتحالفة في الحرب ضد الوجود السوفييتي في أفغانستان تقتضي إحياء الأفكار السلفية الأكثر تشدداً وتزمتاً وانغلاقاً ، وفي مقدمتها تلك التي تتعلق بالتكفير والتفسيق والتبديع ، بهدف توظيفها واستخدامها للتعبئة والحشد وإثارة مشاعر الكراهية الدينية ضد الشيوعية وحلفاء الاتحاد السوفييتي في العالم العربي والإسلامي .

وزاد من تشوُّه هذه الآيديولوجيا ان التخلف الشديد للبيئة القبلية الأفغانية والباكستانية ساعد على اختلاط وتزاوج المفاهيم السلفية الموروثة عن الفقه البدوي المتشدد في عصور التراجع الحضاري والانغلاق ، بالأفكار التكفيرية الجهادية للجماعات الإسلامية الراديكالية التي استخدمت العنف والإرهاب لمحاربة الحكومات العربية والإسلامية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، بذريعة انها تمثل طوائف ممتنعة عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وما انطوت عليه تلك الأفكار التكفيرية من إباحة ((محاربة اهل الشرك والبدع ، وقتل المدنيين والأطفال والنساء والشيوخ الذين تتمترس بهم الأجهزة المدنية والعسكرية للنظم التي تمتنع عن تطبيق الشريعة)) .

وبعد انتهاء الحرب في افغانستان وانسحاب الجيش السوفييتي أنتجت آيديولوجيا (الجهاد) المشوّهة حروباً اهلية دامية بين الجماعات والفصائل الجهادية الأفغانية ، وممارسات إجرامية الحقت ضرراً جسيماً بكرامة الإنسان المسلم في افغانستان ، وشوّهت صورة الدين الإسلامي تحت يافطة تطبيق الشريعة الإسلامية ، فيما واصلت الجماعات الجهادية التكفيرية ـ ذات المنشأ العربي والآسيوي ـ حروباً جهادية عابرة الحدود والقارات ضد الحكومات والمجتمعات العربية والإسلامية بدعوى امتناعها عن تطبيق الشريعة ، وضد العالم بأسره بدعوى الجهاد المقدس ضد فسطاط الكفر . !!

على هذا الطريق توّحدت هذه الجماعات في اطار (الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والنصارى) ، وانشأت جهازاً خاصاً مقاتلاً باسم (القاعدة) لتحقيق اهداف الجبهة التي تتمثل في ((إقامة الحاكمية ومحاربة انحرافات الأمم الجاهلية مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات النسائية والمصارف والموسيقى والتصوير والسينما والسفور والديمقراطية والانتخابات)) بذريعة انها ((مخالفة لإجماع السلف والخلف)) ، بحسب ما جاء في البيان التأسيسي الذي اصدرته هذه الجبهة في فبراير 1998م ، وكذلك ما تضمنته الكتب التثقيفية التي يتربى عليها مقاتلو تنظيم (القاعدة) وطلاب المدارس والمراكز السلفية، بالاضافة الى ما احتوت عليه الوصية الأخيرة التي كتبها قائد هذا التنظيم أسامة بن لادن ، بخط يده ، ومهرها بتوقيعه في نوفمبر 2001 م .

من نافل القول إن العمليات الإرهابية لعناصر (القاعدة) تنطلق من منظومة فكرية تحث على الجهاد المقدس ، وتهدي (المجاهدين) وعداً بالشهادة والجنة والفوز بالزواج الأبدي من البنات الحور ، ولذلك فإنها توجب استخدام العنف لتحقيق هذه الغاية ، وتبرر قتل المدنيين بزعم ان الأبرياء منهم سيبعثون على نياتهم يوم القيامة . !!

لاتقيم هذه الجماعات وزناً للحياة كقيمة انسانية وهبها الله للناس، ولا تضع حدوداً لساحات معاركها الجهادية ، ولا تعرف سقوفاً للأهداف التي تسعى الى تحقيقها ، بدعوى (ان الدين لا يجيز ان يبقى شبر على وجه الأرض لا يحكمه الإسلام ، ولا يجيز في الوقت نفسه ان يبقى انسان بين البشر لا يدين بالإسلام، فالله لم يرسل نبيه (عليه الصلاة والسلام) ليدعو ويبقى في مكانه ، بل قال له ولأتباعه: وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، فالصراع مستمر على هذا الأساس ، والمعركة قائمة لهذا الغرض) ، بحسب ما جاء في كتاب (الحصاد المر) لأيمن الظواهري ، الرجل الثاني في قيادة الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والنصارى . !!

امّا اخطر ما تتضمنه هذه التربية الفكرية التي يدرسها طلاب المدارس والمراكز السلفية غير القانونية في اليمن تحت مسمى (العلوم الشرعية)، و تمتلئ بها كتب وأدبيات الجماعات الارهابية، فهي الدعوة الى (تدمير وإحراق كنائس النصارى واليهود ومعابد المشركين واضرحة المبتدعين ، وعدم موالاة الأفكار العلمانية مثل الديمقراطية وحرية الصحافة وانشاء الأحزاب، لأن ذلك يعني افساح المجال للمبتدعة المخالفين من اهل الفرق الضالة مثل الشيعة والمعتزلة والصوفية والإباضية واهل الرأي الذين خالفوا اهل الحديث وخرجوا عن اجماع السلف.. فليس لهؤلاء عصمة في الدم والمال ، ولا تقبل شهادتهم ولا يُصلّى خلفهم ولا يؤخذ عنهم العلم ولا يُناكَحون ولا يُعطى لهم الحق في الرأي .. فالمجاهدون مأمورون بعداوة هؤلاء المبتدعين والتشريد بهم والتنكيل بمن انحاز الى جهتهم بالقتل فما دونه) !!!!

في هذا السياق لا يضع مدبرو وممولو ومرتكبو هذه العمليات الإرهابية أي اعتبار لما ينجم عنها من ضحايا بشرية وكوارث بيئية وخسائر اقتصادية وتداعيات سياسية وامنية تلحق الضرر الفادح بالمجتمعات والدول والعلاقات الدولية والسلام العالمي . و مما له دلالة عميقة ان الخلايا الإرهابية التي تسللت الى بلادنا تضم ناشطين عرباً واجانب من جنسيات متعددة دخلوا البلاد او يقيمون فيها بطريقة غير قانونية ، ويدين هؤلاء الناشطون بالولاء لبعض رجال الدين المتزمتين من جنسيات متعددة في الخارج ، ترسم لهم الخطط وترسل اليهم الأموال والأوامر لانتهاك سيادتنا الوطنية و تنفيذ جرائم ارهابية في بلادنا . . والحال ان ما يقوم به هؤلاء الإرهابيون يعتبر انتهاكاً سافراً لسيادة الدولة على اراضيها ومياهها ، ما يستدعي التصدي له بحزم دفاعاً عن السيادة والمصالح الوطنية العليا .

ولا نبالغ حين نقول إن ما يتضمنه الخطاب السياسي والاعلامي والديني لبعض القوى السياسية ورجال الدين الحزبيين والصحف المعارضة من خداع وتضليل بهدف تحسين صورة مرتكبي الجرائم الارهابية أمام الرأي العام ، لا يعدو ان يكون محاولة مفضوحة للتذاكي والهروب من الوفاء بالواجب الوطني والديمقراطي والأخلاقي الذي يحتـّم على الجميع إدانة العنف والإرهاب ، إذْ تصر هذه القوى السياسية والشخصيات الدينية على التعاطي مع خطاب سياسي وإعلامي وديني يتماهى مع الإرهاب ، وإظهار مرتكبي الجرائم الإرهابية في صورة الأبطال والشهداء والضحايا المعتدى عليهم ، بالإضافة الى محاولة تحريض المجتمع ضد الدولة والحزب الحاكم بدعاوى الدفاع الزائف عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية ، بينما يتجاهل هذا الخطاب علاقة الإرهاب العضوية بالأفكار المتطرفة ، ويمتنع عن نقد الأسس الفكرية لهذه الجماعات الإرهابية التي تعادي الديمقراطية وتنتهك حقوق المرأة ، وتصادر الحريات وتعتدي على حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق المقدس في الحياة ، ناهيك عن إصرارها على الدعوة الى ((تحريم الديمقراطية والانتخابات ، والغاء الأحزاب والنقابات وحرية الصحافة وحرية الفكر والتعبير)) بزعم انها من انحرافات الأمم الجاهلية التي تخالف اجماع السلف والخلف.

لم يعد للإرهاب حدود جغرافية ثابتة منذ ان اصبح خطراً ـ بامتياز ـ يهدد كافة دول العالم، ويتربص بالحضارة الحديثة والاقتصاد العالمي . وتزداد خطورة الإرهاب العابر للحدود والقارات في الظروف الراهنة ، بسبب انطلاقه من مرجعية فكرية متطرفة تؤمن بتقسيم العالم المعاصر الى دار للإسلام وآخر للكفر، ما يفسر تباهي اسامة بن لادن وايمن الظواهري ـ حين دشنا معاً بداية (المعركة الفاصلة بين فسطاط الإسلام وفسطاط الكفر) في احاديثهما المتلفزة ـ بدعوتهما كافة المسلمين في جميع انحاء العالم الى (الجهاد الديني المقدس) ضد فسطاط الكفر، والقضاء على (انحرافات الأمم الجاهلية) والمقصود بها قيم الحضارة الحديثة .

بمقتضى هذه المرجعية الفكرية التي ترتدي طابع اليقين الإيماني يوزع قادة ومنظرو تنظيم (القاعدة) على طريقة الإكليروس وعوداً لمرتكبي الجرائم الإرهابية بالجنة وحياة النعيم الأبدي والفوز بالبنات الحور ، ويسرفون في مخاطبة لا وعي المغرر بهم من خلال الترويج للخرافات التي تزعم بأن ملكوت الله يساندهم في جهادهم، ويؤازرهم بخوارق وكرامات الملائكة التي تقاتل الى جانبهم ضد أعداء الله المفترضين !!.

والثابت أن الخطاب الخرافي الجهادي ارتبط بظروف حشد المتطوعين من العالم العربي و الإسلامي لمحاربة القوات السوفييتية في افغانستان ، وبهذا الصدد نشر الأكاديمي الباكستاني المعروف، البروفيسور احمد رشيد مؤلف كتاب (TALBAN) الذي طبع بعدة لغات وبيعت منه ثلاثة ملايين نسخة ، وثيقة صادرة عن المخابرات المركزية الاميريكية (CIA) عام 1998 برّرت فيها لجوءها الى التوسُّل بالخرافات المعادية للعقل ، بهدف تحفيز اكبرعدد ممكن من المتطوعين العرب والمسلمين للقتال تحت راية الجهاد ضد الاتحاد السوفييتي في افغانستان ، وتحويل وجهة الشباب العربي الى جهة بعيدة خارج الشرق الأوسط الذي كان يشهد موجات من المتطوعين العرب للقتال الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية ضد القوات الإسرائيلية في شمال اسرائيل وجنوب لبنان ، وفيما بعد ضد الغزو الإسرائيلي للبقاع وبيروت، والإنزال الإميركي لقوات المارينز في ميناء (جونية) شرق بيروت اوائل الثمانينات ، حيث تزامنت هذه الأحداث مع بداية الحرب الأولى التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية في افغانستان ، بدماء واموال عربية واسلامية ضد الاتحاد السوفييتي الذي كان حليفاً رئيسياً للثورة الفلسطينية والقضايا العربية آنذاك .!!

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

عجائب بعض الفقهاء !

د.عزيزة المانع

من يقرأ في كتب الفقه متأملا في بعض الأحكام الواردة عن طريق القياس والاستنتاج المبني على فهم الفقيه ونمط التفكير الذي ألفه واعتاد عليه، تصيبه أحيانا الدهشة الممزوجة بالإنكار، كيف أن بعض الفقهاء بلغوا الشطط في أحادية النظرة ومحدوديتها في ما يصدرونه من أحكام، خاصة ما كان منها متعلقا بالعلاقة بين الرجل والمرأة وغالبا بين الزوجين!.

في كتاب المغني لابن قدامة، نماذج كثيرة جدا من تلك الأحكام مثل، حكم حل الإشكال عندما تكون المرأة بين زوجين: سابق (مطلق)، ولاحق (زواج جديد)، ثم يأتي الزوج السابق ليدعي أنه راجع مطلقته قبل انقضاء عدتها وإن لم يخبرها بذلك. فما الحكم في هذه الحال؟ أي الزوجين أحق بأن تبقى المرأة معه؟ وتأتي الإجابة أن الزوج السابق متى أتى بالبينة (الشهود) على مراجعتها، ثبت أنها زوجته وأن نكاح الثاني فاسد!!.

كيف أجازوا له مراجعتها من غير أن يخبرها ؟! وماذا عنها إن كانت لا ترغب في العودة إليه؟! أين إرادة الزوجة؟ قبولها أو رفضها ؟ هذا كله لا اعتبار له عند أولئك الفقهاء الأفاضل.

المثال الثاني: «إذا طلق الرجل واحدة من نسائه وأنسيها» (لم يذكر أية واحدة منهن التي طلق)، فما الحكم؟ أيهن الطالق؟ كيف يحل هذا الإشكال الفقهي؟ بسيطة، يقرع بين الزوجات، ومن خرجت عليها القرعة طلقت!!.

المثال الثالث: «من كانت له امرأتان فقال لإحداهما: أنت طالق، ثم التفت إلى الأخرى فقال: لا، بل أنت طالق»، أيهما تطلق؟ الأولى أم الثانية؟ الجواب: كلتاهما!!.

المثال الرابع: حين تكون المرأة غبية في الحساب، يضيق بها صدر الزوج فيضطر إلى تهديدها قائلا: «إن لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة، فأنت طالق». أو يكون متبعا حمية غذائية ضد السكر مثلا، فيطلب منها مراقبة ما يأكله من حبات التمر لكنها تهمل ذلك الواجب فتفلت منه أعصابه فيصرخ فيها غاضبا: «إن لم تخبريني بعدد ما أكلت من التمر، فأنت طالق». هنا ماذا تفعل تلك المرأة الغبية في الحساب والمهملة الاعتناء بصحة الزوج الغالية؟.

الفقهاء المحنكون، وجدوا لها مخرجا فقالوا: «لها أن تعد له عددا يعلم أنه قد أتى على عدد ذلك»، فيبرأ الزوج من الحنث وتنجو هي من الطلاق !!

الزواج في عرف أولئك الفقهاء مجرد امتلاك شيء ليس إلا. وهو هنا (امرأة)، بعد أن أسقطوا من حسابهم كل الاعتبارات الأخرى المتصلة بتكوين أسرة وتنشئة أطفال، فضلا عن إسقاطهم ذات المرأة نفسها. فالزوجة كما تظهر في تلك الأحكام لا رأي لها مطلقا وهي أشبه بتمثال جامد يتملكه الرجل بشيء من المال، وكل ما يهم في أمر امتلاكه هو مجرد مراعاة الحل في شكل الملكية، أما ما عداه فلا يخطر لأحد منهم على بال وجعلوا للرجل الحق في أن يطلق المرأة وقتما يشاء بالصيغة التي يشاء، وله أن يراجعها وقتما يشاء رضيت أم لم ترض. وحين يغيب عنها اختفاء أو هجرا، عليها واجب الانتظار لعودته وإن امتد به الغياب.

أما (التمثال) الذي يمتلكه في شكل امرأة، فمن المتوقع أنه لارغبات عنده، ولا مشاعر، ولا احتياجات، فلا ضير إن أغفل النظر إلى الأمور من نافذته.

هذا لا يعني القول إن الإسلام بخس المرأة حقها، لكن أولئك الفقهاء فعلوا.

عن /صحيفة (عكاظ) السعودية

الجيل الجديد المتحرر من كل عقد ورواسب الماضي الإمامي والاستعماري والتشطيري هو قوة الحاضر وعماد المستقبل

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية